قِراءَةٌ في مَعايِيرِ الخَطَأِ وَالصَّوابِ في قِراءاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ

أ.م.د. صلاح كاظم داوود القصاب لطيف نجاح شهيد الفتلاوي
الجامعة المستنصرية - كلية التربية

فحوى البحث

تتصدى هذه الدراسة المقتضبة، الى موقع شواهد القرآن الكريم والقراءات، من المنظومة اللغوية العربية ولا سيما في مجال ضبط قواعد اللغة التي اشتملت على ذكرها مصنفات النحو [على وجه الخصوص]، وتمييز صحيح الكلام من سقيمه، وهي المباحث التي عنيت برصدها ومناقشتها مصنفات اللحن، القديمة منها والحديثة.

وقد جاء البحث كحديث مسترسل يصلح ان يكون مقدمة لما يعنيه العنوان من منطوق يبسط القول بمعايير الخطأ والصواب في قراءات القرآن.

بسم الله الرحمن الرحيم

يجدر بنا القول قبل الشروع بالكلام عن معياري القرآن والقراءات إننا نقصد بمعيار القرآن -في نطاق دراستنا هذه -هو ما قرأ به حفص عن عاصم، لأنها القراءة المتواترة، والمتعبد بها في البلدان التي خرجت منها معجمات الدراسة، أما ما سوى هذه القراءة فمنتمٍ إلى معيار القراءات. وما شجَّعنا على الأخذ بهذا التفريق المنهجي ما ذكره صبحي الصالح بالقول: ((ثم كان حدثٌ سعيدٌ على جانب من الأهمية حين ظهرت طبعة أنيقة جميلة دقيقة لكتاب الله سنة ١٣٤٢هـ -١٩٢٣م تحت إشراف مشيخة الأزهر، وبإقرار اللجنة المعينة من قبل الملك فؤاد الأول، وقد كُتِبَ هذا المصحف وضُبِطَ على ما يوافق رواية حفص لقراءة عاصم. وقد تلقَّى العالم الإسلامي هذا المصحف بالقبول وأصبحت ملايين النسخ التي تطبع منه سنويا هي وحدها المتداولة))[1].

وما ألجأنا إلى سَوْق هذه المقدمة هو أن الفارق بين حقيقتي القرآن، والقراءات يكتنفه شيء من الغموض على الرغم من محاولة بعض علماء التفسير واللغة وضعَ حدود فاصلة بين الحقيقتين، وموطن الغموض كامنٌ في عدم إفراد قراءة بعينها بوصفها القرآن منطوقا، إذ إن ما يُطلَقُ عليه بالقراءة العامة لا تعدو عن كونها إحدى القراءات السبع، وما أكسبها الدرجة العليا من القبول مرده إلى أُنسِ الناس بها خواصٍ وعوامٍ، لا إلى وجود مُسَلَّمات قطعية تقضي بوجوب القراءة بها، أو كونها الممثلة للقرآن فحسب[2].

وحتى عندما نستقري أشهر النصوص التي خاضت في مسألة التفريق بين القرآن والقراءات، لا نكاد نتبين وجه الفرق بدقة، يقول الزركشي: ((القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمدﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبة الحروف،

(١) مباحث في علوم القرآن: ١٠٠.

(٢) نظر البيان في تفسير القرآن: ١٧٨.

أو كيفيتها))[٣]. وهذا الوصف على فصاحته الظاهرية لا يقدم تفريقا واضحا بين حقيقتي القرآن والقراءات، إذ هما يتعلقان معا بمصدر واحد هو الوحي بحسب منطوق الزركشي، وهذا التعلُّق يُستفاد منه معنى التوحد لا التعدد، على أن الزركشي يزيد الأمر إبهاما في قوله: «في كِتْبة الحروف»، لأن المفترض بالحروف أن تكون موحدة لا مختلفة منذ زمن الخليفة عثمان بن عفان حين وحَّد المصحف بنص واحد بعد مشاورة أهل الرأي من صحابة رسول الله ﷺ[٤].

وقد جرَّب تمام حسان التفريق بين القرآن بوصفه نصا موحدا مغايرا للقراءات التي هي بطبيعتها نصوص متعددة، لكن محاولته تلك لم تسفر عن فارق يحدد تلك المغايرة تحديدا واضحا، إذ هما يمثلان في نهاية المطاف معنى واحدا هو القرآن، أو آياته، وهو ظاهر ما نفهمه من قوله: ((وحين نقول القرآن لا نعني النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم، لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا أن يخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة اختراعا وجرَّدوها تجريدا. وإنما نقصد بالقرآن عددا من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلافا في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن))[٥]، فالقرآن والقراءات المعتد بها عند علماء اللغة والتفسير هي الوجوه المختلفة التي ((سمح النبي ﷺ بقراءة النص القرآني بها قصدا للتيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية))[٦].

وهذا الرأي لدى من يتبناه يمثل الغاية في التحدي والإعجاز، إذ إن القرآن مع اشتماله على الأفصح «لهجة قريش»، والفصيح «اللهجات الأخرى»، لم يقو

(٣) البرهان: ١: ٣١٨.
(٤) ينظر مدرسة الكوفة: ١٨، ووثاقة نقل النص القرآني: ٢٧٤.
(٥) الأصول: ٩٢.
(٦) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: ١٣٧.

أحد من فصحاء المشركين على الإتيان بمثله[٧]، غير أننا لا نسلم بمقتضى الرأي المتقدم لتضمنه ما يفيد بوجود ما هو أدنى من اللغة الفصحى في القرآن الكريم، ولأن القائلين بهذا القول ((إن أرادوا أن القرآن اشتمل على لغات أخرى، كانت لغة قريش خالية منها، فهذا المعنى خلاف التسهيل على الأمة، الذي هو الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف، على ما نطقت الروايات بذلك، بل هو خلاف الواقع، فإن لغة قريش هي المهيمنة على سائر لغات العرب، وقد جمعت من هذه اللغات ما هو أفصحها، ولذلك استحقت أن توزن بها العربية. وأن يرجع إليها في قواعدها. وإن أرادوا أن القرآن مشتمل على لغات أخرى، ولكنها تتحد مع لغة قريش، فلا وجه للحصر بلغات سبع، فإن في القرآن ما يقرب من خمسين لغة))[٨].

وقد نالت القراءات السبع لعبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ)، وعبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، شهرة واسعة في العالم الإسلامي إلى حدٍّ أنها قُرِنت لدى عامة الناس بعقيدة نزول القرآن بالأحرف السبعة[٩]. وأصبحت هذه القراءات موارد للاحتجاج اللغوي وأمثلة للعربية الصحيحة عند كثير من النحويين الأوائل، وفي ذلك يقول ابن خالويه: ((فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية، واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما تفرّد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع))[١٠]. لكن مع هذا الإشادة الواضحة بمستوى القراءات

(٧) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: ١٦.
(٨) البيان في تفسير القرآن: ٢٠١ -٢٠٢.
(٩) ينظر مباحث في علوم القرآن: ٢٤٨ -٢٤٩.
(١٠) الحجة في القراءات السبع: ٦١ -٦٢.

لم يخلُ تاريخ العربية من ظاهرة انتقاد علمائها لمشاهير القرَّاء، ومنهم الأئمة السبعة وعدم اكتراثهم بما تتضمنه بعض قراءاتهم من أساليب، إذ كان بعض متقدمي النحويين ((يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن))[١١]، ورمى بعضهم جملة من القراءات التي بنيت على الأثبت أثرا والأصح نقلا بالشذوذ ومجانبة الصواب[١٢]، وقد أدى هذا الموقف تاريخيا إلى ردة فعل مضادة انتصارا للقرَّاء السبعة ممن ناصبهم الخصومة، يقول الرازي (٦٠٤هـ) في هذا المعنى: ((والعجيب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد))[١٣]، وهذا الموقف الذي صدر عن بعض القدماء والمتأخرين له ما يناظره عند المحدثين، ومنهم صبحي الصالح إذ يقول: ((وعمادنا في هذا الأصح في النقل وليس الأقيس في العربية، لأننا نجعل القرآن حكما على قواعد اللغة والنحو، ولا نجعل تلك القواعد حكما على القرآن))[١٤].

ولم ينحصر الاحتجاج بالقراءات القرآنية في ما اشتهر منها عند كثير من النحويين بل هي شاملة لما يعرف بالشاذ منها، يقول السيوطي في هذا السياق: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية))[١٥]، ولكن ثمة قراءات خرجت عن ضوابط الشهرة والشذوذ ومن ثم لم يُفْرَد لها حيزٌ من مساحة الاستشهاد، وصارت في عداد المنكر، والمردود، والمهجور لأسباب، أهمها افتقارها إلى صحة النقل، أو احتواؤها لظواهر لهجية غير شائعة في اللسان العربي الفصيح[١٦]. وبحسب

(١١) الاقتراح: ١٦.
(١٢) ينظر الأصول: ٣٤.
(١٣) مفاتيح الغيب: ٣: ١٩٣.
(١٤) مباحث في علوم القرآن: ٢٥٨.
(١٥) الاقتراح: ٧٤.
(١٦) ينظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٩، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٠، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: ٩ – ١٠.

علماء التفسير تنقسم القراءات على أقسام خمسة هي: المتواترة، والمشهورة، والصحيحة، والشاذة، والموضوعة، ولا يعتمد منها في التلاوة إلا المتواترة، والمشهورة، ويشترط في المشهورة موافقة أحد المصاحف العثمانية، وموافقة العربية ولو بوجه، وصحة السند، فإذا أضيف شرط التواتر فهي المتواترة، والقراءة الصحيحة ما كانت صحيحة السند، وذات وجه شائع في العربية، لكنها لا توافق خط المصحف، والشاذة ما تفتقد بعض الشروط السابقة أو كلها، أما الموضوعة، فهي القراءة المختلقة المكذوبة[١٧].

وقد أخذ المحدثون على القدماء عزوفهم عن لغة القرآن على الرغم من أن فكرة تعليم العربية كانت لحفظ القرآن الكريم في الأساس وفي ذلك يقول إبراهيم السامرائي: ((من الثابت أن علوم العربية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن والدراسات القرآنية، وإذا كان النحاة المتقدمون قد فكروا في وضع شيء يقيم العربية ويعصمها من اللحن ولاسيما بعد أن عرض النحو للغة القرآن، فهم سرعان ما عزفوا عن لغة القرآن، ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة))[١٨]. وقد عاب نفر من المحدثين عدم اتخاذ الاوائل القرآن معيارا غير منازع في مقام الاحتجاج على المسائل اللغوية، وعابوا عليهم حرصهم: ((على أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيرا مؤيدا، أو شفيعا مما «قال الشاعر» إذا جاء منفردا فيما يمثله، فإذا لم يجدوا له شيئا من ذلك ظلوا في حيرة بشأنه، إذ قد يمنعونه، وقد يحكمون عليه بالشذوذ وقد يحملون ما فيه على الضرورة، وقد يقضون بأنه مخالف للقياس، أو يحملونه على التوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشد من ذلك))[١٩]، وكان حريا بالقدماء من وجهة النظر هذه أن يجعلوا من الشاهد القرآني المرجع الأعلى في صياغة القواعد اللغوية لا أن يُخْضَعَ قسرا أو تأويلا لتلك

(١٧) ينظر مباحث في علوم القرآن: ٢٥٦-٢٥٧، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٢٥٧، والقراءات القرآنية رؤية في نظام العلاقات اللغوية: ١٤-٤٤.

(١٨) التطور اللغوي التاريخي: ٨١.

(١٩) النحويون والقرآن: ١٠.

القواعد[٢٠]، وفي هذا السياق يرى خليل بنيان أنه كان الأمثل بالنحويين القدماء أن يتعاملوا مع شواهد القرآن بأحد طريقين، فإما أن يجعلوا منها مركز السماع والقياس، ويسوقوا ما سواها ظهيرا ومؤيدا لها، أو يصوروا ما ورد منها مخالفا للسماع والقياس بوصفه عنوانا للتفرد والإعجاز[٢١].

ويبدو لنا أن الخطاب العام لتلك الانتقادات التي ساقها بعض المتأخرين، والمحدثين تجاه نظرة القدماء إلى القراءات ينطوي على شيء من المغالاة، فالصراع الذي وقع بين علماء اللغة والقراءات كان نتيجة متوقعة بسبب أن الدستور الذي سار عليه علماء القراءات يعتمد في قبول القراءة ثبوت السند وصحة النقل لا كونها ممثلة ((للأفشى في اللغة والأقيس في نظامها))[٢٢]، بخلاف علماء اللغة الذين ((نظروا إلى القراءة نظرة مغايرة؛ لأن هدفهم مختلف، وغايتهم من قبول القراءة ليست العبادة أو الصلاة بها إنما هي مجرد إثبات حكم لغوي أو بلاغي))[٢٣]. أمَّا ترجيح شواهد الشعر على شواهد القرآن في بعض الحالات فكان سببه الاحتكام إلى ما التزمه القدماء من مقاييس لغوية كالكثرة والندرة والشذوذ، وهذه الترجيحات تجري في جميع ضروب الكلام المسموع، والمقاس عليه، شعرا ونثرا، وفي ذلك قال ابن جني: ((فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه))[٢٤]. على أن المطالبة بتنحية ما عدا القرآن في صياغة قواعد العربية -وإن كانت تنطوي على حسن نية- تغفل حقيقة أن القرآن بما يشتمل عليه من أساليب بيانية رفيعة، وما يكتنف قسما منه من غموض، وتعقيد لا تتسنى له القدرة بمفرده على

(٢٠) ينظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية في القران الكريم: ٨، وأحكام النحاة ولغة القرآن: ٣٥٠.
(٢١) ينظر النحويون والقرآن: ٢٩٥.
(٢٢) القراءات القرآنية رؤية في نظام العلاقات اللغوية: ٨.
(٢٣) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: ١٤٠.
(٢٤) الخصائص: ٢: ١٤.

الوفاء بجميع متطلبات هذه المهمة التعليمية، ولا بد من تعضيده بظهير يتكفل بإيضاح ما أبهم من معانيه، وهذا الظهير هو الحديث النبوي الشريف الكاشف عن مرامي القرآن الخفية والشارح لأحكامه الدقيقة. أما فيما يتصل بالقراءات، فلم يكن من الصحيح إدراج أغلبها ضمن معايير التقعيد اللغوي للفصحى، لأنها تمثل لهجات لقبائل مختلفة ويحمل بعضها ظواهر لغوية غير فصيحة بل غير صحيحة، ولاسيما القراءات الشاذة وغير المتوافقة مع القواعد اللغوية المستقرة، فكان من اللازم إقصائها عن مجال التقعيد ابتداءً لأنها أحد أسباب ((اضطراب التحليل النحوي للمسموع. ومن أوضح الامثلة على ذلك ما قرروه من جواز عمل «لم» النصب، استنادا إلى ما زعموه من وجود قراءة تنطق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح: ١]، بفتح الحاء))[٢٥].

وبقدر ما يتعلق الأمر بكتب التصحيح اللغوي القديمة فقد كان للشاهد القرآني موضع متقدم في مجال التصحيح والتخطئة، من ذلك أن الكسائي كان لا يجنح إلى الشعر الا إذا تعذر عليه المثال من القرآن الكريم، وكذلك الفرّاء، وغيرهما من علماء التنقية القدماء، وكان الحريري في مقدمة المتأخرين استشهادا بالقرآن[٢٦].

وقد وقف اللغويون في العصر الحديث مواقف مختلفة تجاه الاستشهاد بالقرآن، والقراءات فمنهم من جعلها معيارا أساسيا في التخطئة والتصحيح، يحدوهم إلى هذا السلوك اشتمال القرآن الكريم على أعلى درجات السلامة اللغوية، وأن القراءة القرآنية على اختلاف أنواعها تمثل ((مرتكزا لتحقيق التيسير، ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن، والتي يتحرج المتشددون عن استعمالها))[٢٧]، ومنهم من استعمل

(٢٥) أصول التفكير النحوي: ٣٤-٣٥.

(٢٦) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه: ٥٦-٨٦.

(٢٧) معجم القراءات القرآنية: ١: تصدير: ط.

القرآن دون القراءات استشهادا أو استئناسا، ومنهم من ضمَّ إلى القرآن ما تواتر واشتهر من القراءات دون الشاذ منها، ومنهم من جعلها معيارا في الإثبات دون النفي، ومنهم من رفضها جملة وتفصيلا[٢٨]، وأرى أن من حق الشاهد القرآني أن يتصدر سائر المعايير في الاستدلال على صحة الاستعمال أو خطئه، وأن تُستبعد القراءات من مؤلفات التصحيح اللغوي المعاصرة لكونها أمثلةً للهجات خرجت من قيد الاستعمال منذ قرون.

الحديث النبوي الشريف:

لم يختلف اثنان على فصاحة النبي محمد، فالمسَّلم به أنهﷺ ((كان أفصح ناطق عربي، تأتَّى له من أحكام المنطق وامتلائه، وروعة الفصاحة وصفاء الأداء، ما جعله منزها عن النقص الذي يعتور الفصحاء أحيانا))[٢٩]، ولكن لأسباب سنعرضها فيما بين يدي هذا المبحث نشأت مشكلة اختلاف علماء العربية القدماء والمتأخرين على قضية الاستشهاد بحديثه، ومن ثم الامتناع عن الاحتجاج به في مقام التخطئة والتصحيح، الذين هجروه ((هجرانا يكاد يكون تاما))[٣٠]، وامتنعوا عن الأخذ من كلامهﷺ في حين أخذوا عن نفر من الأعراب مثل العكلي وكلاب وأبي الجاموس وابن كركرة وأبي عرار ونحوهم ممن جعلوا من اللغة مصدرا للتكسب والارتزاق[٣١]. ويحمل بعض المحدثين سيبويه مسؤولية العزوف عن الاحتجاج بالحديث، واختلاقه لسنة لغوية سار على إثرها علماء العربية حتى القرن السابع الهجري[٣٢].

وممن اشتهر من النحويين المتأخرين في منع الاستشهاد بالحديث الشريف ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) وأبو حيان

(٢٨) ينظر اللحن في اللغة: ٣٣١ –٣٩٠، وفي التصحيح اللغوي والكلام المباح: ٢٠.
(٢٩) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية: ٦٢.
(٣٠) التطور اللغوي التاريخي: ٤٥.
(٣١) ينظر التصحيح اللغوي في معجمات الألفاظ: ١١٦ –١١٩.
(٣٢) ينظر سيبويه أول من جرَّأ النحويين: ٣٦٣.

الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٣٣]، بخلاف ابن خروف (٦٠٩ هـ)، وابن مالك، والرضي الاستراباذي الذين أفاضوا في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف[٣٤]. وقد كانت دعوى منع الاستشهاد بالحديث تنطلق من دوافع عدة منها أن كثيرا من الرواة مطعون في سلامة عربيتهم وأنهم نقلوا الحديث بمعناه دون لفظه، يقول السيوطي في هذا السياق: ((فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدَّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة))[٣٥].

وتعلل خديجة الحديثي عدم إكثار الأوائل من الاستشهاد بالحديث الشريف بأن كتب الحديث لم تكن مدونة في زمانهم، فضلا عن وجود موانع مذهبية وسياسية[٣٦]. ونحن مع رفض دعوى عدم الاستشهاد بالحديث لأنه منقول بالمعنى، وذلك لأن نَقَلة الحديث بالمعنى ((فصحاء معروفون من الصحابة والتابعين، وهم ممن يقع الاحتجاج بلغتهم))[٣٧]، وحتى مع التسليم بوجود اللحن في روايات الحديث على أساس أن بعض رواتها أعاجم أو مولدون، فإن ذلك لا يسوغ أبدا إقصاء الحديث الشريف من دائرة الاستشهاد، إذ إن كلام العرب المستشهد به شعرا ونثرا جاء في قسم كبير منه مرويا على لسان أعاجم ومولدين، وهؤلاء لم يسلموا من آفة اللحن، ومنهم علماء لغة ورواة بارزون، كعبد الله بن اسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) وحماد الراوية(١٥٥هـ)[٣٨]، أما مسألة أن الحديث لم يكن مدونا، فكذلك كان الشعر العربي، على أن لغة النبي ﷺ

(٣٣) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٥.
(٣٤) ينظر فصول في فقه العربية: ١٠٠.
(٣٥) الاقتراح: ٨٩.
(٣٦) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٤١١.
(٣٧) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: ٤٩.
(٣٨) ينظر العربية تاريخ وتطور: ٢٦٠، واللحن في اللغة: ١٤.

كانت تحمل من السمات والخصائص ما يؤهلها لكي تكون جديرة بأن تكون المجال الأرحب لصياغة قواعد اللغة العامة قياسا بالشعر وغيره، من ذلك أن هذه اللغة كانت مفهومة لعامة الناس وخاصتهم، وهذا مما ينادي به الدرس الحديث، الذي يشترط في العرف اللغوي أن يكون مفهوما ومتداولا بين المتكلمين، يقول محمد حسن جبل في هذا السياق إن: ((غموض المعنى اللغوي يجني على الفكر؛ إذ يعوقه ويجر إلى أخطاء فيه، ويجني على سلامة التفاهم بين المتعاملين باللغة))[٣٩]. والمعلوم أن النبيﷺ كان يحدّث الناس على قدر عقولهم وأفهامهم، ويتوخى من الألفاظ أشيعها، وأكثرها ألفة تحقيقا لغاية الإفهام، ولاسيما الحديث أمام الحشود الكبيرة، فكان من اللازم أن يؤخذ كلامهﷺ، لا أن يستبدل به أحد من سائر العرب لأنه أفصحهم، ومحط إجماعهم، وإعجابهم. وقد أثبت الدراسات اللغوية أن الحديث لا يخالف قواعد النحويين كما يخالفها الشعر[٤٠]، وأن ظاهرة الترخص في لغة الحديث أقل منها في الشعر والقرآن الكريم، والمقصود بالترخص هو التجاوز على حدود بعض القواعد العامة كعدم المطابقة في التذكير والتأنيث، وعدم إتباع الأعراب بين الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والميل إلى تأخير ما حقه التقديم، والعكس، وانتهاج أساليب الحذف والزيادة والإضمار[٤١]، ومما نقلته خديجة الحديثي عن أبي الطيب المغربي (١١٧٠هـ): ((إن صحيح البخاري مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا بالمكرر فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك))[٤٢]، فضلا عن قلة وجود

(٣٩) المعنى اللغوي: ٦.

(٤٠) ينظر السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ٩٢.

(٤١) ينظر الأصول: ٧٨.

(٤٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٢٥.

ما يعرف بالغريب في الحديث قياسا بالشعر، على أن قسما مما عُدَّ من غريب الحديث لم يكن مما أُثِر عن النبي عليه الصلاة والسلام إنما هو منسوب لبعض الصحابة كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان[٤٣]. وفي العصر الحديث تباينت مواقف اللغويين تجاه مسألة الاحتجاج بالحديث بين موجب ومجوز ومانع، فقد أيَّد مهدي المخزومي موقف المستشهدين بالحديث وضعَّف موقف المانعين[٤٤].

ويقول أحد المحدثين في وجوب الأخذ بالحديث إن: ((الخلاف الذي أثاره بعض النحويين حول الاستدلال بأحاديثه ﷺ على القضايا النحوية وكان عاملا مهما ساعد على الانصراف عن دراسة الاحاديث النبوية دراسة مختصة مدة طويلة، قد حان الوقت للتخلي عنه، بعد أن فُنِّدت حجج المانعين بردود كثيرة محكمة مفصَّلة))[٤٥]. وفي مجال الجواز وضع مجمع اللغة العربية في القاهرة ضوابط للاستشهاد بالحديث النبوي المنقول من مدونات الحديث الأولى انتهاء بكتب الصحاح الستة بشروط أهمها[٤٦]:

١. أن يكون الحديث متواترا ومشهورا أو مرويا من طرق متعددة بألفاظ واحدة.
٢. أن يكون الحديث مما يشتمل على جوامع الكلم.
٣. أن يكون الحديث معدودا في جملة ما خاطب به النبي كل قوم بلسانهم.
٤. أن يكون راوي الحديث ممن نشأ بين فصحاء العرب.
٥. أن يكون الراوي ممن لا يجيز الرواية بالمعنى.
٦. ومنع محمد العدناني الاستشهاد بالحديث إلا بعد إخضاعه إلى اجتهاده الشخصي، فهو يقبل منه ما

(٤٣) ينظر النهاية في غريب الحديث: ٢: ١٣٥، وشرح ابن عقيل ١: ١٠٠، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ١٧٤.
(٤٤) ينظر مدرسة الكوفة: ٣٤٨.
(٤٥) إعراب الشواهد القرآنية: ٦.
(٤٦) ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما: ٥.

يوافق عقله ويرد ما يخالفه بحسب ما صرح به في مقدمة معجمه[٤٧]، وهذا كلام مستقيم إذا كان القبول أو الرفض مبنيين على أسس لغوية، أما إذا كان المقصود من الرفض أو القبول ما تمليه بعض الذرائع العقائدية ونحوها، فهذا كلام مردود، ويفترض أن يأباه المنطق اللغوي السليم.

النتائج

- إن قضية التصحيح اللغوي ستظل جزءا رئيسا من منظومة البحث اللغوي العربي لأن طبيعة العربية طبيعة معيارية تستلزم وجود ما يُنبِّه على تشخيص الأخطاء، وطرح بدائلها الصحيحة بشكل مستمر، وهذا ما تنهض به الكتب التعليمية عادة، وتعاضدها في إتمام مهمتها كتب التصحيح اللغوي، ويوصي الباحث بإصدار معجم تصحيح عربي موجز يكون بمنزلة دليل لغوي ينتفع به المتخصصون وغيرهم على غرار ما هو موجود في اللغات الاخرى، وبإشراف أحد مجامع اللغة العربية البارزة، ويُراعى في مادته ذكر ما اتفق على منعه كلٌّ من مدرستي البصرة والكوفة، وعدُّ ما سواها من الجائز لغة، وتنحية معيار القراءات المفضي لإحداث اضطراب في التحليل اللغوي لا مسوَّغ له.
- يوصي الباحث بإيلاء التراث اللغوي الخاص بالحديث النبوي الشريف مزيدا من عناية الباحثين، ويدعو لإعادة النظر في كثير من قواعد العربية الخاصة بأحكام الخطأ والصواب بناءً على مدى انسجامها، واتساقها مع الأساليب والاستعمالات الواردة في كلام النبي محمد ﷺ.

المصادر والمراجع

- التطور اللغوي التاريخي/ د. إبراهيم السامرائي/ دار الأندلس/ ط٢/ بيروت/ ١٩٨١ م.
- الاتقان في علوم القرآن/ للسيوطي (ت٩١١هـ)/ تحق: محمد أبو الفضل ابراهيم/ المكتبة العصرية/ د. ط/

(٤٧) ينظر معجم الاخطاء الشائعة: ٥.

بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/ د. عبد العال سالم مكرم/ مؤسسة علي جراح الصباح/ د. ط/ ١٩٧٨ م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء/ د. عبد الصبور شاهين/ مكتبة الخانجي/ ط١/ القاهرة/ ١٩٧٨م.
- الأصول/ د. تمام حسان/ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ النحو –فقه اللغة –البلاغة/ د. تمام حسان/ عالم الكتب/ د. ط/ مصر/ ٢٠٠٠م.
- إعراب الشواهد القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري/ د. رياض بن حسن الخوام/ المكتبة العصرية/ د. ط/ بيروت/ ٢٠١٢ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو/ السيوطي/ دار المعرفة الجامعية/ د. ط/ الإسكندرية/ مصر/ ٢٠٠٦م.
- البرهان في علوم القرآن/ الزركشي/ تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الجيل/ د. ط/ بيروت/ ١٩٨٨ م.
- البيان في تفسير القرآن/ لأبي القاسم الموسوي الخوئي/ مطبعة العمال المركزية/ د. ط/ بغداد/ ١٩٨٩م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية في القران الكريم (خمسة الأجزاء الأُوَل)/ رسالة ماجستير/ محمد حاتم عبد المعطي أبو سمعان/ اشراف د. محمد شعبان علوان/ الجامعة الاسلامية/ غزة/ ٢٠١٢ م.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب/ لفخر الدين الرازي (٦٠٤ هـ)/ تحقيق: عماد زكي البارودي/ المكتبة التوفيقية/ د. ط/ القاهرة/ ٢٠٠٣م.
- الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه/ تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم/ عالم الكتب/ ط١/ القاهرة/ ٢٠٠٧م.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية/ د. محمد ضاري حمادي/ الدار العربية

للموسوعات/ ط١/ بيروت/ ٢٠٠٩م.

- الخصائص/ صنعة ابي الفتح عثمان بن جني/ تحقيق: محمد علي النجار/ تقديم د. عبد الحكيم راضي/ الجزء الثالث/ دار الكتب المصرية/ د ط/ القاهرة/ ٢٠٠٦م.
- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته/ د. أحمد مختار عمر/ عالم الكتب/ ط٢/ القاهرة/ ٢٠٠٦ م.
- سيبويه اول من جرأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف/ د. سعدون احمد علي الربعي/ مجلة العميد/ المجلد الثالث/ العدد الخامس/ السنة الثانية/ ٢٠١٣م.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي/ د. محمود فجَّال/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الإحساء/ أبها/ د. ط/ ١٤٠٥هـ.
- العربية تاريخ وتطور/ د. إبراهيم السامرائي/ مكتبة المعارف/ ط١/ بيروت/ ١٩٩٣م.
- فصول في فقه العربية/ د. رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي/ ط ٦/ القاهرة/ ١٩٩٩م.
- القراءات القرآنية، رؤية في نظام العلاقات اللغوية دراسة تطبيقية في نظام صيغ الافعال/ د. نهاد فليح حسن العاني/ دار الفراهيدي للنشر والتوزيع/ ط١/ بغداد/ ٢٠١٢م.
- اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه/ د. عبد الفتاح سليم/ دار المعارف/ ط١/ ١٩٨٩ م.
- مباحث في علوم القرآن/ د. صبحي الصالح/ دار العلم للملايين/ د. ط/ بيروت/ ١٣٨٥ هـ.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤ -١٩٨٤ أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية/ د. ط/ ١٩٨٤.
- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري/ د. أحمد محمد قدُّور/ منشورات وزارة

الثقافة/ د. ط/ دمشق/ ١٩٩٦م.
- معجم الاخطاء الشائعة/ محمد العدناني/ مكتبة لبنان/ ط٢/ بيروت/ ١٩٨٥.
- معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء/ إعداد: د. عبد العال سالم مكرم و د. احمد مختار عمر/ عالم الكتب/ ط٣/ القاهرة/ ١٩٩٧م.
- المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريات وتطبيقيات/ د. محمد حسن حسن جبل/ مكتبة الآداب/ ط٢/ القاهرة/ ٢٠٠٩م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث/ د. خديجة الحديثي/ دار الرشيد للنشر/ د. ط/ بغداد/ ١٩٨١م.
- النحويون والقران/ د. خليل بنيان حسون/ مكتبة الرسالة الحديثة/ ط١/ عمان/ ٢٠٠٢ م.
- النهاية في غريب الحديث والاثر لابن الاثير (ت٦٠٦هـ)/ تحق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود أحمد الطناعي/ مطبعة شريعت/ ط/ ١/ إيران – قم/ ١٤٢٦هـ.
- وثاقة نقل النص القرآني الكريم من رسول الله ﷺ إلى أمته/ د. محمد حسن حسن جبل/ مكتبة الآداب/ ط ١/ القاهرة/ ٢٠١٠م.